

AN
DE

الشبكة
العربية
لديمقراطية
الانتخابات

تقرير الانتخابات اللبنانية ٢٠٠٩

بيان صحفي

حول مشاركة فريق المراقبين والخبراء العرب الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات

كلمة امين عام الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات زياد عبد الصمد:

الزميلات والزملاء ايها الحضور الكريم

اسمحوا لي بداية ان ارحب بكم بمناسبة اعلان فريق المراقبين العرب ممثلين عن المجتمع المدني عن مشاهداتهم وملاحظاتهم لمجريات العملية الانتخابية التي جرت في السابع من حزيران.

لقد شارك فريق المراقبين العرب الى جانب متطوعي "الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات" و"التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات" في اعمال المراقبة التي طالت كافة الدوائر الانتخابية لتضمن قدرا من الديمقراطية والنزاهة والشفافية، ولتطلع الرأي العام على مجرياتها وممارسات مختلف الاطراف فيها.

لقد استهدفت عملية المراقبة كافة الاطراف الفاعلة بدءا بالادارة المشرفة على تنظيم العملية الانتخابية لاسيما وزارة الداخلية والبلديات والقوى الامنية المواكبة بالاضافة الى رؤساء واعضاء اقسام الاقتراع ولجان القيد. كما طاولت اعمال المراقبة ممارسات الماكينات الانتخابية للمرشحين والمواطنين والوسائل الاعلامية قبل ان تصل الى الاستنتاجات التي تضمنها التقرير الحالي.

ويهم الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، اللذان اعلنا عن ملاحظتهما الاولى على العملية في مؤتمر صحفي عقد امس، التأكيد على ان دعوة فريق المراقبين الذين يمثلون المجتمع المدني العربي تأتي في سياق خطوة تهدف الى اطلاق مبادرة عربية من اجل تعزيز ديمقراطية الانتخابات والمساهمة في بناء مواطنة عربية فاعلة من شأنها تثبيت الديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان. ان ذلك يتطلب تطويرا للمتابعة والتنسيق يؤمن التواصل وتبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني المعنية بالديمقراطية وحقوق الانسان. ويهم الجمعية في هذا المجال الاعلان عن استعدادها متابعة هذه الجهود وصولا الى تأسيس شبكة عربية لديمقراطية الانتخابات تساهم في تطوير الانظمة الانتخابية وتعزيز الديمقراطية والشفافية والنزاهة في الانتخابات.

الزميلات والزملاء

انها المرة الاولى التي يشارك فيها مراقبون عرب في مراقبة الانتخابات النيابية في لبنان، وقد شكلت هذه التجربة سابقة لاقت ترحيب القوى السياسية ومختلف الاطراف اللبنانية الرسمية والمدنية حيث وجدوا فيها بعدا يضيء شرعية للمراقبة الدولية. ففي الواقع، اثبتت التجربة خلال العشرة ايام الماضية ان المراقبين العرب يتمتعون بحساسية عالية وفهم اعمق للاوضاع اللبنانية وقدرة على التفاعل معها اكثر من المراقبين الاجانب. فالبيئة التي يأتون منها شبيهة بالبيئة وبالاعداد والتقاليد اللبنانية ما يساعد على تفهمها بشكل افضل وتجاوز تعقيداتها.

ان الجمعية والتحالف، إذ يرحبان بالدور الذي لعبه فريق المراقبين العرب، يشيدان بالخبرات والتجارب التي يتمتع بها اعضاؤه والتي استفادت منها الجمعية. وهو يتكون من خبراء ومناضلين وناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الانسان، وقد بلغ عددهم ٣٥ اتوا من ١٧ دولة عربية. اقاموا في لبنان ١٠ ايام تخللها لقاءات مع القيادات السياسية وخبراء للبلاد للاطلاع على الاجواء السياسية كما جرى تنظيم ورشات عمل حول القوانين والليات الناظمة للعملية الانتخابية. قام فريق العمل بمراقبة التحضيرات الادارية واللوجستية فضلا عن المراقبة الميدانية يوم الاقتراع والتي طاولت كافة الدوائر وبمساعدة المراقبين المحليين واصدروا التقرير الاول.

واخيرا اسمحوا لي باسمكم ان اشكر الجهات التي ساهمت في تمويل هذا النشاط: المؤسسة الدولية للناظمة الدولية (أيفيس) ممثلة بالخبير الدولي الاستاذ ريتشارد شامبرز والمؤسسة العربية للديمقراطية ممثلة بامينها العام الاستاذ محسن مرزوق.

بمبادرة من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، تمت دعوة ٣٧ شخصية من ١٧ دولة عربية للمشاركة في مراقبة الانتخابات اللبنانية، التي جرت يوم السابع من شهر يونيو ٢٠٠٩. وقد شكل هؤلاء فريقا ضم خبراء من قضاة وأساتذة جامعات و محامين وصحافيين ونشطاء مجتمع مدني.

باشر الفريق عمله بقاء عدد من القادة السياسيين من مختلف الاتجاهات المشاركة في طاولة الحوار الوطني اللبناني والذين رحبوا بدور هيئات الرقابة لما تشكله من ضمانة أساسية لتعزيز الشفافية والنزاهة على العملية الانتخابية، ورغم تهمينهم للاستعدادات الواسعة التي اتخذتها وزارة الداخلية لتنظيم الانتخابات، عبر الفرقاء السياسيون عن تخوفاتهم مما قد يرافق سير العملية الانتخابية من تجاوزات قد تؤثر عليها سلبيا.

اطلع الفريق على خصوصيات الخارطة السياسية اللبنانية بمختلف الدوائر الانتخابية والمحافظات. ونظم عدة لقاءات مع فرق المراقبة الدولية والهيئات المعنية بالانتخابات، وكذلك ممثلي تحالف المجتمع المدني المحلي، و تبادل معها وجهات النظر حول الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية.

زار الفريق أيضا مقر وزارة الداخلية والهيئة المشرفة على العملية الانتخابية، للإطلاع على الاستعدادات الجارية. وفي هذا السياق سجل الفريق بإيجابية إعلان وزير الداخلية التزام الإدارة بالحياد وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز. كما استمع الفريق لتوضيحات حول الكيفية التي تابعت بها وسائل الاعلام الحملة الانتخابية، وأهم الخروقات التي سجلت في هذا المجال، وآليات التعاطي معها.

استند الفريق العربي لإنجاز مهمته على ثلاث أسس، وهي أولا المعايير الدولية الخاصة بتنظيم انتخابات ديمقراطية وشفافة، وثانيا القانون الانتخابي الذي أقره البرلمان استناداً الى اتفاق الدوحة باعتباره النص المرجعي الملزم الذي نظمت على أساسه الانتخابات، رغم التحفظات الكثيرة على محتوياته. و أخيرا، ونظرا لقلّة عدد أعضاء الفريق فقد تم الاستناد عمليا ولوجستيا على مراقبين الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، والذين بذلوا جهودا جديّة وملموسة، والتزموا بالحيادية و الانضباط، وقدموا كل المساعدات التي احتاجها الفريق العربي.

و إذ يعبر الفريق عن ارتياحه لتمكن اللبنانيين من اجتياز هذا الاختبار الانتخابي في أجواء اتسمت في الغالب بالهدوء وتجنب مظاهر التشنج والعنف، ويقدر أيضا الجهود التي بذلت من أجل تنظيم الانتخابات النيابية في يوم واحد على كامل الارضي اللبنانية وذلك للمرة الأولى في تاريخ البلاد، إلا أنه رغم كل الجهود التي بذلت فقد برزت بعض نقاط الضعف في التنظيم الاداري متمثلة في:

١. عدم تلقي العديد من رؤساء الأقسام التدريب الكافي وافتقارهم للمرجعية التي تساعد على الفصل في الأمور الطارئة.

٢. عدم التوازن في توزيع اقسام الاقتراع، والتقليل من عددها مما سبب في ازدحام الناخبين أمام أقلام الاقتراع، وأرهق الكثيرين منهم، وسبب للعديد من كبار السن متاعب شاقة، ودفعت بالعديد منهم إلى العودة والتخلي عن أداء واجبهم الانتخابي.

في مقابل نقاط الضعف هذه يثمن الفريق :

- التزام وزارة الداخلية بالحيادية والتقنية في ممارسة صلاحياتها.
- توافر الجيش وقوى الأمن في كل المراكز الانتخابية وسيطرتهم على الأمن وتعاونهم مع كل الأطراف المشاركة في هذه العملية بما في ذلك المراقبين.
- التدخل السريع والفعال للجيش اللبناني وقوى الامن لفض الاحتكاكات القليلة التي حدثت.
- توفير لوائح الناخبين واوراق الاقتراع وغيرها من أدوات العملية الانتخابية.
- وجود رقابة من هيئة الاشراف على الانتخابات على الاعلام والإعلان الانتخابي على كافة المرشحين و إصدار أدلة تعريفية لتوعية المواطنين بإجراءات الاقتراع والفرز.

تجدد الاشاره الى تميز الانتخابات اللبنانية بمشاركة واسعة من قبل المواطنين، مقارنة بمعظم المحطات الانتخابية السابقة، وبالأخص انتخابات ٢٠٠٥ حيث زادت نسبة المشاركة بحوالي عشرين بالمائة. وهو ما لمسّه بوضوح أعضاء اللجنة خلال تنقلاتهم بين معظم مراكز الاقتراع. وبغض النظر عن السياق المحلي الذي ساعد على ذلك، إلى جانب الشحن الطائفي و السياسي الذي استخدمته عديد الجهات، إلا أن الإقبال المكثف على العملية الانتخابية يشكل في حد ذاته مؤشرا إيجابيا على وجود رغبة لدى أوساط واسعة من المواطنين لاختيار ممثلينهم في البرلمان، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا من شروط دعم الديمقراطية وحمايتها.

اتسمت التحضيرات للعملية الانتخابية قبل يوم الاقتراع بتصاعد وتيرة النقد من كافة الأطراف السياسية تجاه بعضها الآخر، وذلك نتيجة مجموعة غير قليلة من التجاوزات لقانون الإعلام والإعلان الانتخابي مما أشاع أجواء غير إيجابية لدى الناخبين إزدادت وتيرتها بشكل تصاعدي، إلا أن هذه المخاوف قد تددت شيئاً فشيئاً بعد اجتماع طاولة الحوار الوطني وتعهد كافة الفرقاء السياسيين بقبول نتائج الانتخابات النيابية مهما كانت.

لاحظ الفريق تسجيل ارتفاع مشاركة المرأة اللبنانية في الاقتراع العام بالرغم من خلو القوائم من عدد كافي من النساء بين كافة القوى السياسية عدا استثناءات محدودة في بعض اللوائح، ويخشى الفريق أن يكون ذلك مؤشراً على عدم وجود توجه حقيقي لدى الفرقاء لدعم مشاركة المرأة في القرار السياسي

أبرز وقائع يوم الاقتراع

في يوم الانتخابات انتشر الفريق العربي على كامل المحافظات والاقضية بלבنا واطلع عن كتب على سير الانتخابات لرصدها وتوثيق مجرياتها

يرى الفريق أنه بالرغم من الجوانب الإيجابية التي رافقت العملية الانتخابية يوم الاقتراع إلا أنها سجلت مجموعة غير قليلة من الخروقات والتجاوزات الانتخابية. وعلى الرغم من أن ذلك لا يؤثر جوهرياً على صحة الانتخابات ونتائجها النهائية إلا أنه و رغبة من الفريق العربي في تطوير التجربة الانتخابية باعتبارها ركيزة أساسية للبناء الديمقراطي في لبنان يمكن الإشارة إلى الخروقات التالية:

- 1- عدم توفر المعايير الدولية في بعض المراكز الانتخابية التي اتسمت بصغر مساحة غرف الأقسام الانتخابية وازدحام المندوبين والمقترعين فيها مما أدى إلى إعاقه جزئية لعملية الاقتراع في دخول وخروج الناخبين أو إطلال الأقسام مباشرة على الشارع العام.
- 2- عدم وجود أسماء بعض الناخبين في لوائح الشطب في العديد من المراكز والأقسام الانتخابية
- 3- لوحظ أن كافة قوائم المرشحين المتعلقة داخل المعزل غير ممهورة بخاتم وزارة الداخلية مما يفتح المجال لتغييرها
- 4- عدم توفر المواد الاسعافية في المراكز الانتخابية.
- 5- عدم الالتزام في عديد من الحالات بالمسافة القانونية لأبتعاد المواطنين عن أقسام الاقتراع.
- 6- تواصل مظاهر الدعاية الانتخابية وذلك من خلال السيارات والميكروفونات في يوم الاقتراع.
- 7- وجود أعداد كبيرة من مندوبي المرشحين وهم يحملون رموز المرشحين داخل أقسام الاقتراع. و رغم أن ذلك يعتبر غير مخالف لقانون الانتخاب، إلا أنه يشكل عامل تأثير على الناخبين.
- 8- عدم وجود تجهيزات لذوي الاحتياجات الإضافية التي تساعد على الانتخاب، وذلك بسبب وضع الأقسام الانتخابية في الطوابق العليا من المراكز الانتخابية
- 9- وجود أوراق تمثل قوائم انتخابية لبعض المرشحين من التيارات السياسية خلف العازل.
- 10- لاحظ الفريق أن تقسيم المراكز الانتخابية تم بناؤها على أساس التمييز الجندي. في حين أن أقسام الاقتراع تم تقسيمها على الأساس الطائفي مما يخشى أن يؤدي إلى تعميق حالة الانقسام الطائفي بين المواطنين.
- 11- رغم كثرة الحديث من كافة الأحزاب والقوى السياسية عن وجود رشواى واستخدام المال السياسي في إقناع الناخبين بالتصويت لهم و على الرغم من تأكيد بعض المرجعيات السياسية التي التقاها الفريق على ممارسة جميع الفرقاء لهذا الخرق الفادح، لم يستطع فريق المراقبين توثيق حالات في هذا الإطار.
- 12- لوحظ أن دخول بعض الزعامات السياسية لمراكز الاقتراع رافقه رفع شعارات وهتافات حزبية مما يخالف القوانين الانتخابية.

بعد الاطلاع على قانون الانتخابات النيابية، قانون رقم ٢٥ الصادر في ٨ تشرين الأول ٢٠٠٨ والمعدل بموجب القانون رقم ٥٩ الصادر في ٢٧ كانون اول ٢٠٠٨ والذي جرت الانتخابات النيابية على أساسه، يؤكد الفريق على ضرورة الاستمرار في عملية الاصلاح الانتخابي لتعزيز واحترام المعايير الدولية لحرية ونزاهة وعدالة الانتخابات و يؤكد على:

القضايا الرئيسية التالية:

١. العمل على اصدار قانون انتخابي جديد يعزز المواطنة ويشجع الشباب والنساء على المشاركة في العملية الانتخابية ترشيحا واقتراعا .
٢. اعتماد النسبية في قانون الانتخابات، بما يعزز المشاركة والتنمية السياسية ويقلل من الأصوات المهدورة في الانتخابات.
٣. ضرورة تشكيل لجنة "هيئة" مستقلة للانتخابات تكون مسؤولة عن ادارة العملية الانتخابية.
٤. تخفيض سن الاقتراع الى ١٨ عاما.
٥. اعتماد آلية لضمان تمثيل النساء ((الكوتا النسائية)).
٦. تقسيم أقلام الاقتراع على أساس التسجيل وليس على اساس طائفي أو جندي.
٧. تطوير آلية مراقبة الانفاق المالي ومحاربة " المال السياسي".
٨. ضرورة اعتماد بطاقة الاقتراع الموحدة والمعدة مسبقا.
٩. احترام المعايير الدولية لحرية الانتخابات وتعزيز دور المراقبة المحلية والعربية والدولية.
١٠. الزام الجهات الادارية بتسهيل مشاركة أصحاب الحاجات الخاصة في العملية الانتخابية

الخلاصة :

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن الفريق سجل عدداً من الخروقات المتفرقة، لكن هذه الخروقات لا ترقى إلى درجة التشكيك في مصداقية النتائج التي تم الإعلان عنها. ويرى الفريق أن تعديل القانون الانتخابي الحالي من شأنه أن يساعد على معالجة هذه الخروقات والتجاوزات، مما يجعل مراجعة وتعديل القانون الانتخابي ضرورة ماسة من أجل الارتقاء بالعملية الانتخابية إلى مستوى ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية في الجانبين التشريعي والتقني خاصةً لجهة إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات في كافة مراحلها ، والأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التي يطالب بها المجتمع المدني في لبنان.

كلمة كريم بيوض منسق مشروع المراقبين والخبراء العرب في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات:

انطلاقاً من إيمان الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في عداد هذا الفريق، بأهمية تشبيك الجهود على نطاق عربي، وبضرورة العمل على مأسسة عملية الرقابة على مستوى المنطقة العربية لتعزيز ثقافة ديمقراطية الانتخابات، فإننا نعلن هنا من بيروت عن نيتنا العمل على تعميم هذه التجربة من خلال تشكيل مجموعة عمل عربيه تكون مؤهلة ومستعدة لدعم الجهود المحلية في مجال مراقبة الانتخابات وتعزيز الثقافة الانتخابية في أي بلد عربي يكون مستعداً للسماح لمنظمات المجتمع المدني العربي بالمساهمة في المبادرات الهادفة إلى الإسهام في دعم جهود الانتقال الديمقراطي في منطقتنا.